|  |
| --- |
|  |
| جنيف، 16-14 مايو 2013 |
|  |  |

مشـروع الرأي 5

دعم ن‍هج تعدد أصحاب ال‍مصلحة في إدارة الإنترنت

إن ال‍منتدى العال‍مي ال‍خامس لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا ال‍معلومات والاتصالات (جنيف، 2013)،

إذ يذكّر

بالفقرة 34 من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات (برنامج عمل تونس) التي تقدم تعريفاً عملياً لإدارة الإنترنت يفيد أنها تطوير وتطبيق من جانب الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، كل بحسب دوره، للمبادئ والمعايير والقواعد والأعراف المشتركة وإجراءات اتخاذ القرارات والبرامج التي تحدد تطور الإنترنت واستعمالها،

وإذ يدرك

 أ ) أنه وفقاً للفقرة 37 من برنامج عمل تونس، ينبغي اتباع نهج تعدد أصحاب المصلحة، بقدر الإمكان وعلى جميع المستويات، لتحسين التنسيق بين أنشطة المنظمات الدولية والمنظمات الدولية الحكومية وغيرها من المؤسسات المعنية بإدارة الإنترنت وتبادل المعلومات فيما بينها؛

ب) أنه وفقاً للفقرة 35 من برنامج عمل تونس، تشمل إدارة الإنترنت مسائل تقنية ومسائل تتصل بالسياسات العامة على حد سواء وينبغي أن تضم جميع أصحاب المصلحة والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية المعنية. ومن المعترف به في هذا الصدد:

’1‘ أن سلطة وضع السياسات العامة المتصلة بالإنترنت هي حق سيادي للدول، فهي التي تتمتع بالحقوق كما تقع عليها المسؤوليات في مجال قضايا السياسات العامة الدولية المتصلة بالإنترنت؛

’2‘ أن القطاع الخاص كان له دور مهم وينبغي أن يظل له دور مهم في تطوير الإنترنت، من الناحيتين التقنية والاقتصادية؛

’3‘ أن المجتمع المدني يقوم أيضاً بدور مهم في المسائل المتصلة بالإنترنت، وخصوصاً على مستوى المجتمعات المحلية، وينبغي له أن يواصل القيام بهذا الدور؛

’4‘ أن المنظمات الدولية الحكومية كان لها دور في تسهيل تنسيق قضايا السياسات العامة المتصلة بالإنترنت، وينبغي لها أن تواصل القيام بهذا الدور؛

’5‘ أن المنظمات الدولية كان لها أيضاً دور مهم في وضع المعايير التقنية المتصلة بالإنترنت، وفي وضع السياسات ذات الصلة، وينبغي لها أن تواصل القيام بهذا الدور؛

ج) أنه وفقاً للفقرة 55 من برنامج عمل تونس، فإن الترتيبات القائمة لإدارة الإنترنت تطبق بفعالية مما جعل الإنترنت على ما هي عليه اليوم وسطاً شديد القوة عالي الحركة والتنوع على الصعيد الجغرافي حيث يضطلع القطاع الخاص بالدور الرائد في التشغيل اليومي، مع تحقيق الابتكار وخلق القيمة بلا حدود؛

د ) أنه وفقاً للفقرة 69 من برنامج عمل تونس، هناك حاجة إلى تعزيز التعاون لتمكين الحكومات من أن تنفذ أدوارها وتضطلع بمسؤولياتها على قدم المساواة، في مسائل السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت، ولكن ليس في الشؤون اليومية التقنية والتشغيلية التي لا تؤثر على مسائل السياسة العامة الدولية،

وإذ يضع في اعتباره

القرارات 101 (المراجَع في غوادالاخارا، 2010)، و102 (المراجَع في غوادالاخارا، 2010) و133 (المراجَع في غوادالاخارا، 2010) التي تنص على استكشاف سُبل ووسائل لزيادة التعاون والتنسيق بين الاتحاد والمنظمات ذات الصلة (بما فيها مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN) وفريق مهام هندسة الإنترنت (IETF) والمكاتب الإقليمية لتسجيل الإنترنت (RIR) وجمعية الإنترنت (ISOC) واتحاد الشبكة العالمية (W3C) دون الاقتصار عليها) على أساس المعاملة بالمثل،

يـرى

أن من المهم مواصلة تنفيذ ممارسات تعدد أصحاب المصلحة على النحو المبين في الفقرات ذات الصلة من برنامج عمل تونس،

يدعو الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين إلى

 أ ) استكشاف سُبل ووسائل لزيادة التعاون والتنسيق بين الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والمنظمات الدولية الحكومية والمجتمع المدني، فضلاً عن زيادة المشاركة في عمليات تشمل أصحاب المصلحة المتعددين، بما يضمن أن تكون إدارة الإنترنت عملية بين أصحاب مصلحة متعددين تمكن جميع الأطراف من الاستمرار في الاستفادة من الإنترنت؛

ب) المساهمة استناداً إلى أدوارهم ومسؤولياتهم المبينة في الفقرة 35 من برنامج عمل تونس؛

ج) التركيز بوجه خاص على كيفية تحسين مشاركة أصحاب المصلحة من البلدان النامية في المبادرات والكيانات والمؤسسات المعنية بمختلف جوانب إدارة الإنترنت.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_